«الأولويات»: وجدنا تحفظا حكوميا على قوانين الخطة التشريعية.. ولن نقبل بالتأجيل

العلاقة بين السلطتين على محك «القضايا الشعبية»

فهاد: الجميع دخل الاجتماع وهو يحمل روح التفاؤل والتعاون على صعيد تحريك كل الملفات العالقة

جانب من اجتماع لجنة الأولويات

من المناقشات

في أول اختبار للعلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، عجز الطرفان أمس خلال اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية عن ايجاد صيغة توافقية حول القضايا الشعبية العالقة منذ فترة طويلة.

اللجنة التي عقدت اجتماعها الخامس مع اللجنة الوزارية التنسيقية الحكومية واستمر هذا الاجتماع قرابة 4 ساعات بحضور 4 وزراء ممثلين في اللجنة التنسيقية الحكومية وبحضور 20 نائبا، استعرضت الخطة التشريعية، والتشريعات المُرحَلة والمُؤجلة والمدرجة إلى جلسة 6 فبراير المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله فهاد، أن هذا الاجتماع هو الأول منذ تشكيل الحكومة الجديدة، مؤكدا أن الجميع دخل هذا الاجتماع وهو يحمل روح التفاؤل والتعاون على صعيد تحريك كل الملفات الشعبية العالقة وإقرار كل القوانين التي سبق وأن تم العمل عليها طوال الفترة الماضية.

وأكد أن وجود النواب ما هو إلا لخدمة الشعب، وبالتالي ليس لديهم أي حساسية تجاه الحكومة وهم مستمرون على النهج ذاته مهما تغيرت الأشخاص وتغيرت الحكومات وتغيرت صفتها فالمعيار هو مدى الانجاز الذي تحققه أي حكومة.

وأشار إلى وجود تحفظ من الجانب الحكومي خلال الاجتماع وهو لا يتناسب مع تصريحات سمو رئيس مجلس الوزراء لرئيس مجلس الأمة أحمد السعدون فهم طلبوا من المزيد من التريث لحين عرض برنامج عمل الحكومة.

ورأى أن هذا حق مشروع للحكومة إلا إذا كانت هناك وعود والتزام حقيقي والتزام ايضا الخطة التشريعية ضمن تطمينات أو ضمانات للمضي في هذه الخطة التشريعية وخاصه الملفات الشعبية وحاجات الناس التي لا يمكن أن تؤجل ولا يمكن أن نضعها كورقة للمساومة أو أن تكون طرفا في أي معادلة.

وأكد أن المواطن يستحق من الجميع العمل على تحقيق كل أولوياته بالسرعة المطلوبة، دون العودة إلى الوراء والبدء من الصفر مرة اخرى.

وأشار إلى تحقيق الكثير من الانجازات ضمن الخطة التشريعية في الفترة السابقة، مؤكدا أن الأولوية اليوم هي لقوانين تحسين معيشة المواطنين ومنها القرض الحسن للمتقاعدين وغلاء المعيشة والمشاريع التنموية وبقية القوانين الأخرى.

وشدد على ضرورة أن تعي الحكومة إن كانت جادة في التعاون أن المواطنين بنوا آمالا كبيرة على القرض الحسن وغلاء المعيشة وهذا واقع لمسناه في الدواوين وفي كل المناسبات وطلب متكرر على أرض الواقع، مؤكدا أن التعاون النيابي – الحكومي مرهون بالأداء الحكومي فقط.

وأكد أن هذا التعاون هو ما يصبو إليه كل المواطنين الذين أرهقوا من التأجيل والتسويف فليس هناك مفر من سرعة الإنجاز وحصد النتائج، مطالبا بمحاسبة من يعجز أو يقصر أو يتهاون أو يتخاذل أو يتباطأ.

وقال فهاد «استعرضنا الخطة التشريعية والآلية التي تمت فيها هذه الخطة التشريعية وما صدرنا حق أحد ولا قفزنا على أحد وكانت ضمن آلية ومنهجية مقررة لأول مرة تاريخية وقد أقرها مجلس الأمة بالإجماع، فاليوم أي تعديل عليها يجب ان يكون الرأي الأول والأخير لمجلس الأمة».

وأضاف «استعرضنا التشريعات المؤجلة والمرحلة على جدول أعمال جلسة 6 فبراير الجاري، وهي 14 قانونا ولا يمكن أن نتجاوز على قرارات مجلس الأمة ونسلب المجلس حقه واللجان المعنية بحقها وكثير من هذه القوانين أدرج في جدول الأعمال وأشبع دراسة، ولذلك لن قبل التأجيل والتسويف وايضا المماطلة في القضايا الشعبية والتنموية»

وأوضح فهاد أن لجنة الأولويات قررت ترتيب جدول أعمال جلسة 6 فبراير على أن تكون كالتالي، البند الأول التصديق على المضابط، البند الثاني كشف الاوراق الرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى.

وأضاف أن البند الثالث يتضمن الأسئلة فيما يشتمل البند الرابع (أ) على انتخاب أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في بعض اللجان والبند الرابع (ب) يتضمن طلبات تشكيل اللجان من بينها لجنة مؤقتة لحماية الأسرة من المخدرات ولجنة التحقيق في شركة مستشفيات الضمان الصحي.

وأشار إلى أن البند الخامس يتضمن الإحالات فيما يتضمن البند السادس تقارير اللجان ومنها مخصصات رئيس الدولة واعتماد اضافي لميزانيه الوزارات الحكومية وقانون الصناعات الوطنية وقانون الصناعات المتقدمة في مداولته الثانية وقانون القرض الحسن وقانون زيادة علاوة غلاء المعيشة.

ولفت إلى أن البند السابع يحتوي على الرد على الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة في 31 أكتوبر الماضي.

واختتم فهاد تصريحه بالتأكيد على أن كل الاطراف من مجلس أمة وحكومة عليها تحمل مسؤولياتها في جلسة 6 فبراير.

على صعيد آخر، ومن جهته طالب النائب شعيب المويزري الحكومة بالتعاون لإقرار قانوني زيادة غلاء المعيشة والقرض الحسن في جلسة الثلاثاء أو حسمهما بقرار حكومي، معرباً عن رفضه لتأجيل القانونين.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة: «اجتمعنا مع 4 وزراء في لجنة الأولويات بخصوص جدول أعمال جلسة 6 فبراير». وأكد المويزري رفضه تأجيل قانوني القرض الحسن وزيادة غلاء المعيشة لأي فترة من الفترات، مضيفاً «إما القبول بالتصويت على القانونين أو الحكومة تتقدم بقرار من قبلها بزيادة غلاء المعيشة والقرض الحسن».

وأوضح الموزيري أنه «كرئيس لجنة الشؤون المالية لا يمكن أن أوافق أو أن أقبل بالتأجيل، وعلى الحكومة التعامل مع هذين القانونين الخاصين برفع المستوى المعيشي للمواطنين الكويتيين وفقاً للدستور وغير ذلك لن يقبل».

وتمنى الموزيري أن تهتم الحكومة بتحسين معيشة كل مواطن كويتي، لافتاً إلى أن «موعدنا في جلسة 6 فبراير ونتمنى تعاون الحكومة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الكويتيين وكفى ما يحدث للمواطنين والشعب».

وبيّن أنه «لدينا خير من الله ووفرة في الميزانية وما يتم التصريح عنه من وجود عجز هذا الكلام غير صحيح نهائيا».

وأكد المويزري على أن «الدولة قادرة وقدرتنا المالية عالية جدا ولا يؤثر فيها أي شيء آخر، ولكن بكل صراحة العجز في داخل قلوب البعض وفي عقولهم، ولا يوجد عجز في الميزانية وموعدنا في 6 فبراير».

شعيب المويزري

عبدالله فهاد

- وجود النواب ما هو إلا لخدمة الشعب وليس لديهم أي حساسية تجاه الحكومة وهم مستمرون على النهج ذاته
- «التحفظ الحكومي» لا يتناسب مع طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس التريث لحين عرض البرنامج
- حاجات الناس لا يمكن أن تؤجل ولا يمكن أن نضعها كورقة للمساومة أو أن تكون طرفا في أي معادلة
- المواطن يستحق من الجميع العمل على تحقيق كل أولوياته بالسرعة المطلوبة دون العودة إلى الوراء
- لتع الحكومة إن كانت جادة في التعاون أن المواطنين بنوا آمالا كبيرة على القرض الحسن وغلاء المعيشة
- المَويزري: يجب أن تتعاون الحكومة لإقرار قانوني زيادة غلاء المعيشة والقرض الحسن في جلسة الثلاثاء
- إما القبول بالتصويت أو تتقدم الحكومة بقرار من قبلها بهذين القانونين الخاصين برفع المستوى المعيشي
- لدينا خير من اللّٰه ووفرة في الميزانية وما يتم التصريح عنه من وجود عجز.. كلام غير صحيح نهائيا

توتر في الاجتماع بعد تحفظ الحكومة على القضايا الشعبية

السعدون استقبل المعوشرجي وفراس الصباح ومعرفي

السعدون مستقبلا المعوشرجي والصباح ومعرفي

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس الأحد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي ووزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الشباب وزير الدولة لشؤون الاتصالات داود معرفي.